

ملخص البحث

إن توسع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي رافقه نمو هائل من الإنفاق الحكومي قد أدى إلى اتساع كبير في حجم الإنفاق الحكومي مما أدى إلى اتساع كبير في حجم العجز المالي الحكومي لعدم قدرات الإيرادات الحكومية من ملاحقة تيار الإنفاق الحكومي مما أدى إلى تراكم الدين الحكومي وأصبح يشكل عبأً على النشاط الاقتصادي. بحيث أصبح ظاهره عالمية مقبولة إلى حد معين ووفق ضوابط معينة ولكن إذا زاد الدين عن هذا الحد وخرج عن هذه الضوابط فإنه يكون مشكلة بل يتفاقم الأمر إلى كونه أزمة تؤدي إلى آثار سيئة ومخاطر كبيرة على الاقتصاد القومي برمته .

ومن هنا بدأت البلدان الصناعية المتقدمة من الالتفات نحو هذه المشكلة وبدأ الخبراء الاقتصاديين علي دراسة العوامل الكامنة وراء ارتفاع مستويات الدين الداخلي بهذا الشكل بما في ذلك العوامل المتعلقة بدولة الرفاهية الحديثة وخاصة هذه البلدان ظلت على مدار عقود طويلة لا تعاني من عجوزات كبيرة أو خطيرة في ميزانيتها باستثناء الحربين العالميتين ومرحلة الكساد في الثلاثينيات وبهذا الصدد ارتأينا تحديد الإطار النظري لمشكلة الدين العام وعرض مختلف الاتجاهات الفكرية والأساسية التي تمكننا من فهم أزمة المديونية العامة للدول المدنية وذلك من خلال تسليط الأضواء على الدين العام بدءاً بالمفاهيم العامة للدين العام ومصادر الدين العام الخارجي والداخلي، لذلك سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على الدين العام وذكر أهم تطورات والتغيرات الناجمة عن التغير في حجمها وحجم الإقراض الذي يحتاجه العراق لسد العجز الحاصل في الموارد المحلية وكيفية تحويل هذه القروض من خلال القطاعات الاقتصادية.

مصطفى عدنان علي

نور ياسين زبار